

المجتمع المدني ومحاربة الفساد

د. خالد حامد

كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع
جامعة تبسة

ملخص

يعالج هذا المقال دور المجتمع المدني في محاربة الفساد نظرا لما يمتلكه من آليات لتمثيل شرائح المجتمع والتعبير عنها كالحركات الاجتماعية: الجمعيات والنقابات والأحزاب السياسية والرأي العام والمجالس المحلية، والسلطة التشريعية وغيرها، مما يؤهلها لأن تكون جماعات ضغط بفضل ما تضطلع به من أدوار تمثيلية وتشاركية ورقابية وإعلامية تجعلها سلطة حقيقية بإمكانها التصدي لأي ظاهرة انحرافية. وقد تم التركيز خصيصاً على دور الأحزاب السياسية والمجالس المنتخبة، باعتبارها من أهم تنظيمات المجتمع المدني التي تمارس الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية، الأمر الذي يؤهلها للتصدي لمظاهر الهيمنة والاستبداد والفساد.

الكلمات المفتاحية: مجتمع مدني، فساد، أحزاب سياسية، شفافية.

*La société civile et la lutte contre la corruption***Résumé**

Cet article traite du rôle de la *société civile* dans la lutte contre la corruption. Pourquoi la société civile? Parce qu'elle recèle les caractéristiques de représentation et d'expression des différentes strates de la société tels les mouvements sociaux: associations, syndicats, partis politiques, opinion publique, assemblées locales, autorité législative et autres, qui l'érigent en groupes de pression aptes à jouer de véritables rôles à caractère représentatif, participatif, observatoire et médiatique...et qui lui permettent de se faire valoir en tant que force réelle allant à l'encontre de toute manifestation déviationniste. Une attention particulière a été accordée au rôle que peuvent jouer justement les partis politiques et les assemblées élues en tant qu'organisations de la société civile susceptibles d'exercer un contrôle sur les activités de l'autorité législative et, de ce fait, à s'ériger contre les phénomènes d'hégémonie, de tyrannie et de corruption.

Mots-clés: Société civile, corruption, partis politiques, transparence.

*Civil society and the fight against corruption***Abstract**

This article addresses the role of civil society in fighting corruption as it embodies all the characteristics of society and represents its functioning mechanism through social movements: associations, trade unions, political parties, public opinion, local councils, Parliament. Consequently, civil society can be seen as pressure groups and get a representative, participatory and observatory role... Attention has been given to the role political parties and elected assemblies can play, as organizations of civil society that may have pressure on legislative authority and stand up consequently against hegemony, tyranny and corruption.

Key words: Civil society, corruption, political parties, transparency

مقدمة

رغم أن ظاهرة الفساد كغيرها من الظواهر المرضية قد تصيب كيان أي مجتمع إلا أنها أخذت في العديد من الدول العربية مستويات خطيرة وبلغت مؤشرات معدلات مرتفعة ونقشت مظاهرها في مختلف المجالات: السياسية والاقتصادية والقضائية والإدارية... وتعد هذه الظاهرة الحصاد المر للسياسات الارتجالية والاستبدادية التي ميزت الأنظمة الشمولية المغيبة لكل فكر معارض والمهيمنة على المجتمع المدني. لذلك لا يمكن التكلم عن محاربة الفساد دون المرور على دور حركاته الاجتماعية، وهيئاته المنتخبة: الأحزاب السياسية، والنقابات والجمعيات والرأي العام ووسائل الإعلام وغيرها والتي تتحدد على ضوءه (الدور) طبيعة العلاقة بين السلطات في المجتمع وممارسة الحريات الفردية والجماعية وتجسيد مبدأ الشفافية والمساءلة وتحقيق مفهوم مدنية الدولة...

وانطلاقاً من الأهمية المتزايدة التي أصبح يحتلها المجتمع المدني في ظل رياح العولمة وسياسات الانفتاح وثورة تكنولوجيا الإعلام والاتصال، التي حطمت أسوار التعقيم والتجهيل واحتكار المعلومات، مما أتاح للأفراد ولوج فضاءات رحبة للاتصال والتفاعل الاجتماعي، واكتساب المعلومات، وجعلهم أكثر إدراكاً لواقعهم ووعياً بذواتهم، وانعكس إيجاباً على تنظيمات المجتمع المدني وأهلها لأن تكون أكثر تمثيلاً لأطراف المجتمع وأكثر قدرة على التعبير عن انشغالاتها وتطلعاتها والتصدي لمشكلاتها، ومنها مشكلة الفساد.

لذلك نهدف من خلال هذا المقال إلى إبراز دور المجتمع المدني في محاربة ظاهرة الفساد، وذلك بإثارة تساؤل مركزي مفاده: ما هي أهم الآليات التي يمتلكها المجتمع المدني لمحاربة الفساد؟

وللإجابة عن هذا التساؤل سيتم التركيز على دور الأحزاب السياسية، والمجالس المنتخبة وبخاصة المجلس التشريعي في التصدي لهذه المشكلة ومحاربتها، نظراً لدوره في تمثيل شرائح المجتمع والمساهمة في تجسيد مبدأ الشفافية والمساءلة اللذين يعدان من أهم شروط محاربة هذه الظاهرة، وكذلك في تحديد طبيعة السلطة في المجتمع ومنها طبيعة الحكومات والهيئات المنتخبة والمجالس التشريعية... وهذا ما يجعلها من الحركات الاجتماعية الأساسية المؤهلة لتجسيد خيارات شرائح المجتمع والتعبير عن قضاياها واهتماماتها ومواجهة مشكلاتها، وقد قسم محتوى هذا الموضوع إلى المباحث التالية: المجتمع المدني ومحاربة الفساد، دولة المؤسسات ومحاربة الفساد، المشاركة السياسية ومحاربة الفساد، خاتمة.

أولاً: المجتمع المدني ومحاربة الفساد:**1- المجتمع الدولي ومحاربة الفساد:**

تعتبر فترة التسعينيات بحق مرحلة اهتمام المجتمع الدولي بمشكلة الفساد عبر المنظمات الدولية والحكومية الرسمية وغير الرسمية ومنها تنظيمات المجتمع المدني. فمنذ سنة 1993 بدأ اهتمام موظفين سابقين في البنك الدولي بتأسيس "منظمة غير حكومية" منظمة الشفافية الدولية، كما كان الفساد محل اتفاقية الأمم المتحدة وكذا اتفاقية منظمة التعاون والتنمية التي تظم أكبر الدول الصناعية (1997) وكذلك اتفاق الأمم المتحدة الموقع من قبل 300 مؤسسة وشركة (2003) والتي دخلت حيز التنفيذ سنة 2005 بعد المصادقة عليها من قبل 30 دولة.

ويعود هذا الاهتمام أساساً إلى استفحال هذه الظاهرة، في ظل الأنظمة الاستبدادية والعولمة الاقتصادية وسياسات الانفتاح والخصخصة نظراً لآثارها المدمرة والتي لخصها "كوفي عنان" (2003) بالقول: يعتبر الفساد تهديداً حقيقياً للديمقراطيات وسيادة القانون في العالم، وحافزاً لانتهاك حقوق الإنسان ومدمراً للأسواق ومقوضاً

للرخاء ومدخلا للجريمة والإرهاب. وقد ساعد التحول نحو الليبرالية في العديد من دول العالم الثالث على إيجاد مناخ ملائم ليتحول الكثير من القائمين على المال العام وأصحاب السلطة إلى أثرياء مقابل إفلاس آلاف المؤسسات التي كانت توفر لقمة العيش لمئات الملايين في العديد من دول العالم، فهناك العشرات من الأمثلة على تضخم ثروات الحكام وحاشياتهم وأضحوا في عداد أثرياء العالم في الوقت الذي تعاني فيه غالبية رعاياهم وطأة الفقر والبيؤس⁽¹⁾.

وفي ذات السياق تسعى المنظمة كذلك إلى تشكيل تحالفات بين فعاليات تنظيمات المجتمع المدني والتعاون مع الفروع الوطنية التابعة لها في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بهدف توفير المعلومات والخبرات حول سبل مكافحة الفساد ووضع إستراتيجيات لذلك، بهدف تحقيق الشفافية التي تعد أحد الشروط الأساسية لإقامة الحكم الراشد وتعزيز نظم المحاسبة والمساءلة وتحمل المسؤولية من طرف السلطة لاتخاذ القرار ومحاربة الفساد. ومع عدم إنكار أهمية "هذا الإطار الدولي في محاربة هذه الظاهرة" والتصدي لأخطارها، إلا أنها تبقى مسألة داخلية، نظرا لتعدد الآليات التي تملكها المجتمعات في هذا المجال: الضبط الاجتماعي والبرامج السياسية وتنظيمات المجتمع المدني والرأي العام والسلطة التشريعية والمجالس المنتخبة المحلية وسائل الإعلام... ونظرا لهذه الأهمية تسعى منظمة الشفافية الدولية إلى مكافحة الفساد من خلال تشجيع وتعزيز الإدارة النزيفة وإقامة الحكم الراشد، وتشمل كذلك نظم تعزيز نظام الحكامة والمساءلة ومبادئ الشفافية وتقوية دور مؤسسات المجتمع المدني في الضغط على الحكومات في سبيل القيام بإصلاحات سياسية.

2- مفهوم المجتمع المدني:

مازال مفهوم المجتمع المدني يطرح جدلا واختلافا في الأوساط الفكرية العربية نظراً للمرجعيات الفلسفية والفكرية التي ينطلق منها هؤلاء، وفي ظل التوظيف الإيديولوجي للمفهوم واستخدامه في سياقات مختلفة ولأهداف متباينة.

وبالرجوع إلى المفهوم لغويا نجد أن هناك تطابقاً في اللغات الأجنبية بين مصطلح *société civile* واشتقاقاته اللغوية والمفاهيمية: *cite, civile, civique, citoyen* في حين نجد في التراث اللغوي العربي أن مصطلح المواطنة التي شاع استخدامها ترجمة لكلمة *citoyenneté* تخرج عن الاشتقاق اللغوي للفظ المدنية، المدني، أي أنه تم استعارة تعبير وطن كأساس للاشتقاق المرتبط بنشأة الدولة⁽²⁾.

ومن الناحية الاصطلاحية يعرف المجتمع المدني بأنه كل التنظيمات غير الحكومية التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة وتنشأ بالإرادة الحرة لأصحابها من أجل قضية أو مصلحة أو التعبير عن مساعي جماعية ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير التراضي والتسامح والإرادة السلمية للتنوع والاختلاف⁽³⁾.

ويعرف كذلك بأنه جملة المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل في ميادين مختلفة من أجل تلبية الاحتياجات الملحة للمجتمعات المحلية.

وبذلك فالمجتمع المدني يتجسد في التنظيمات المختلفة المستقلة عن السلطة السياسية التي ينشئها الأفراد طوعية لتمثيلهم والتعبير عن طموحاتهم ويمارسون من خلالها خياراتهم كمواطنين يتمتعون بحقوقهم ويمارسون حرياتهم.

3- لمحة تاريخية عن المجتمع المدني في الوطن العربي:

يمكن تلمس ملامح المجتمع المدني بالعودة إلى أعماق التاريخ الإسلامي بالاستناد إلى بعض المؤشرات الدالة على هذا المفهوم، إذ تعتبر "وثيقة المدينة" أو الصحيفة أول وثيقة تؤسس للمجتمع المدني المسلم (617) وتنظم علاقاته الاجتماعية بين القبائل والأديان والمهاجرين والأنصار⁽⁴⁾.

كما نجد بوادر دلائل المفهوم كذلك لدى رواد الفكر الإصلاحي المتأثرين بالنهضة الأوربية في ظل الدولة الحديثة القائمة على الحكم الدستوري نظرا لما ينطوي عليه من عدل ومساواة وحرية، وتمدن وتحديث، من أمثال: الطهطاوي وخير الدين والكواكبي وغيرهم، لأنهم يركزون على أولوية الإصلاح السياسي وإقامة نظام سياسي دستوري يجسد الحقوق المدنية التي يسميها الطهطاوي: العدل والإنصاف والحقوق المدنية، ويقول الأفغاني بشأنها:

- إن الحكومة لا يستقيم أمرها إلا إذا كان في الأمة رأي عام يخيفها ويلزمها بأداء الواجبات والوقوف عند حدها.
- إذا كانت الأمة في غفلة من أمرها تهيب نفسها لحكومة الاستبداد.
- لا وطن مع الاستبداد، وأرجع سبب وجود الاستبداد في دول الشرق إلى عدم وجود قوة داخلية تحد من طبائع الاستبداد⁽⁵⁾.

وقد سار خير الدين التونسي على خطى الطهطاوي في المطالبة بتحقيق إصلاحات تجديدية حديثة وأدرك أهمية العلوم بالنسبة للتقدم، نتيجة زيارته لأوروبا والوقوف على معالم الحياة السياسية وإطلاعه على أفكار "مونتيسكو" Montesquieu و"روسو" J.J.Rousseau، وقد تضمن كتابه "أقوم المسالك في أحوال الممالك 1867" أهم إسهاماته في مجال حقوق وحرية المواطن، فهو يرى أن الاقتباس من الغرب لا يتعارض مع الأصول "الشرعية"، فهي من قبيل المصالح المرسله، وأن الدولة الدستورية هي التي تقيد سلطة الحاكم، وأن الاستبداد والحكم المطلق يقودان إلى الظلم، والظلم مؤذن بخراب العمران كيفما كان على حد تعبير ابن خلدون، كما أكد على سبق المسلمين في الحكم المقيد والمشاركة، لأن الشورى هي ذاتها الديمقراطية مستشهداً بقصة عمر بن الخطاب الذي خاطب الناس أن يقوموه إن كان به اعوجاج⁽⁶⁾.

والجدير بالذكر أن المجتمعات العربية مرت بمرحلة تطور دستوري مبكر قبل الوقوع ضحية الاستعمار أو في سياق نضالها من أجل الاستقلال، وهذا يعكس أن الثقافة العربية قد نجحت ولو جزئياً في استلها مكنسبات الحداثة عن طريق رواد الفكر الإصلاحي، أوفي تأسيس أحزاب سياسية، لكن هذه الظاهرة أجهضتها الانقلابات العسكرية بعد إحكام الجيش قبضته على مؤسسات المجتمع المدني واحتكار سلطة تقوم في الغالب على سياسة الحزب الواحد التي اقتبستها الأنظمة العربية من الدول الاشتراكية سابقاً بزعامة الاتحاد السوفياتي، ويتمثل هذا النظام في حصر السلطة السياسية في حزب واحد⁽⁷⁾.

وقد بلغ الأمر إلى حد تحول الدولة إلى مؤسسة خاصة توظف سيطرتها المطلقة وتغلغلها في كل ثنايا المجتمع لخدمة مصالح الفئة الحاكمة والعمل على استدامتها في السلطة، والنظر إلى أي حركة تصدر عن المجتمع على أنها معارضة سياسية ورفضاً لسلطة الدولة، ودفعها ذلك إلى الانكفاء بشكل أكبر على ذاتها وعلى قواها الردعية للسيطرة على المجتمع المدني، مما أحدث خلافاً أساسياً بين المجتمع والدولة وأدخلها في أزمت متعددة الجوانب، لأن تدمير المجتمع لا يعني سوى تدمير السلطات المدنية الوسطية وحرمانها من التكوين وإلغاء

مبدأ وجودها حتى لا تشكل عاملاً مكملاً لبذور بناء سلطة سياسية جديدة معارضة، تحد من سلطة الفئات الحاكمة أو تهدد احتكارها المطلق لسلطة الدولة⁽⁸⁾.

4- المجتمع المدني العربي والمطالبة بالإصلاح السياسي:

أدى سقوط جدار برلين (1989) وانهايار المعسكر الاشتراكي وما رافق ذلك من تحولات عالمية، ومنها بروز مفاهيم الليبرالية والديمقراطية والتعددية السياسية وغيرها. إلى جعل الأوساط الفكرية والسياسية والإعلامية العربية تتشغل بمفهوم المجتمع المدني، حيث نوقش المفهوم بغرض التفكير في ظروف التحول من الأنظمة الشمولية: أنظمة الحزب الواحد إلى التعددية السياسية وما رافق ذلك من اهتمام بالعملية الديمقراطية وحقوق الإنسان والسعي للخروج من بوتقة الاستبداد الذي ميز التاريخ العربي الإسلامي منذ القرن العاشر (الرابع الهجري) وما رافق ذلك من انحدار حضاري شامل.

وقد عقدت لهذا الغرض ملتقيات وندوات فكرية، كندوة حمام الأنف بتونس حول المجتمع المدني، ندوة القاهرة 1990، وبيروت 1992 ومؤتمر الإسكندرية مارس 2004 وكذلك وثيقة بيروت الصادرة بعنوان الاستقلال الثاني نحو مبادرة الإصلاح السياسي في العالم العربي 2004، والتي شاركت فيها 53 منظمة من منظمات المجتمع المدني في الوطن العربي، وذلك من أجل مبادرة المجتمع المدني للإصلاح السياسي، وتعزيز دور تنظيماته لإرساء الديمقراطية والحرية والمساهمة في التصدي لمشكلات التخلف التي تميز الساحة العربية كالاستبداد والفقر والأمية والفساد، وركزت هذه المؤتمرات بصورة خاصة على الإصلاح السياسي ودور المجتمع المدني في الخروج من دائرة الاستبداد السياسي وسيطرة أنظمة الحكم الشمولية: دولة الحزب الواحد الفاقدة للشرعية القانونية والتي لم تهئ البيئة الملائمة لنمو مجتمع مدني. لذلك فإن ضعف المجتمع المدني هو الذي يفسر استبداد الدولة واستفحال الأزمات التي يعيشها الوطن العربي، ومنها نقشي الفساد والصراع على السلطة وانتشار الأفكار الميتة أو الميتة على حد تعبير مالك بن نبي، وفقدان الفاعلية لديه وانتشار الفكر المتطرف والشعور بالظلم واليأس واللامبالاة...

ثانياً: دولة المؤسسات ومحاربة الفساد:

1- مفهوم وأشكال الفساد:

الفساد بمعناه العام هو إلحاق الضرر بالشيء، «وإذا تولى سعى في الأرض ليفسد فيها ويهلك الحرث والنسل والله لا يحب الفساد» (البقرة/205)⁽⁹⁾ أما اصطلاحاً فقد عرفه "ويلبر" Welber بأنه سوء استخدام موقع ما في السلطة من أجل إحراز فوائد شخصية أو تحقيق فوائد مباشرة لآخرين⁽¹⁰⁾. وتعرف منظمة الشفافية الدولية الفساد بأنه: "سوء استعمال السلطة لتحقيق منافع خاصة"⁽¹¹⁾ أي سوء استخدام موقع ما في السلطة من أجل إحراز فوائد شخصية أو تحقيق فوائد مباشرة لآخرين، وهو نفس المفهوم الذي تتبناه منظمة الشفافية، إذ تعني بالفساد كل سلوك يتضمن سوء استخدام الموقع أو المنصب العام لتحقيق مصلحة لنفسه أو لجماعته ومن أمثلته:

- استخدام المنصب العام من قبل بعض الشخصيات النافذة للحصول على امتيازات خاصة كالاحتكارات المتعلقة بالخدمات العامة والمشاريع أو الحصول من الآخرين على عمولات مقابل تسهيل حصولهم على امتيازات...
- غياب النزاهة والشفافية في طرح العطاءات الحكومية.
- المحسوبية والمحابة والوساطة في التعيينات الحكومية.

- إهدار المال العام من خلال منح تراخيص أو إعفاءات ضريبية أو جمركية لأشخاص أو شركات بدون حق، لاسترضاء بعض الشخصيات أو تحقيق مصالح متبادلة أو مقابل رشوى..

- استغلال المنصب العام لتحقيق مصالح سياسية مثل تزوير الانتخابات أو شراء أصوات الناخبين أو التأثير على قرارات المحاكم أو شراء ولاء الأفراد والجماعات⁽¹²⁾.

لذلك فإن الفساد ظاهرة في غاية التعقيد من حيث الدافعية لوجودها والعناصر الداخلة في تركيبها وحركياتها وانعكاساتها وأشكالها، وتصنيفاتها، إذ نجد من يصنفه استنادا إلى مجاله: الفساد البنكي والصناعي والاتصالات والمقاولات... أو بالاستناد إلى نوعه: فساد سياسي أو إداري أو مالي... أو بالاستناد إلى أسبابه: أسباب سياسية واقتصادية واجتماعية...

2- السلطة وأزمة الشرعية:

تقوم دولة المؤسسات على مبدأ الفصل بين السلطات والشرعية الدستورية وسيادة القانون على كل المؤسسات والأفراد وهو ما يقتضي توفير ترتيبات قانونية عادلة وتطبيقية في كل المجالات يعبر عنها بترشيد السلطة أي الاستناد إلى أساس قانوني للوصول إليها وممارستها وتداولها وهو المبدأ الذي قال به كل من: "مونتسكيو" في كتابه روح القوانين 1748 وكذلك "ماكس فيبر" Max Weber في تحليله لأنواع السلطة السياسية حيث اعتبر أن السلطة القانونية تقوم على شرعية الامتثال للقانون "السلطة القانونية".

وتطرح أزمة الشرعية⁽¹³⁾ في العديد من دول العالم الثالث ومنه الدول العربية بعدة أشكال منها:

- **الاستبداد السياسي:** ظل الاستبداد السياسي أحد مظاهر الحكم في تاريخ الأنظمة السياسية العربية واعتبره مفكرو النهضة، من أمثال الطهطاوي والكواكبي والأفغاني ومحمد عبده وخير الدين وغيرهم من أهم عوامل تخلف العالم العربي والإسلامي. إذ كان الطهطاوي أول من أشار إلى النظام السياسي الذي يستند إلى القانون والدستور، وذلك لأنه استقى أفكاره من الدستور الفرنسي الذي ترجمه وعلق عليه في كتابه "تلخيص الإبريز في رحلة باريس". فبفضل الحكم بمقتضى الدستور استطاع الفرنسيون أن يحققوا العدل والمساواة والتقدم إذ يقول في هذا المجال: إن ملك فرنسا مشارك لهم حتى يرضيهم لأنهم أهل الحل والعقد فليس مطلق التصرف، فهو مطبق للقوانين، كما يعتبر أول من حاول تأصيل فكرة الحريات والحقوق المدنية التي يسميها: العدل والإنصاف.

- **الاستبداد القانوني:** إذا كان الاستبداد في مفهومه العام هو ممارسة السلطة المطلقة دون شرع أو قانون فإن الاستبداد الحداثي يستند إلى دساتير وقوانين وضعت على مقاس السلطات الحاكمة لتكريس بقائها في السلطة، كما يمكنها تعديلها متى شاءت نظرا لطبيعة القوة التي تستند إليها فهي في الغالب قوة عسكرية مستبدة ومغتصبة للسلطة فاقدة للشرعية القانونية. كما يمكنها خلق آليات قانونية لتعطيل العمل بالدستور وتقييد الحريات مثل فرض الحالات الاستثنائية كما حدث في سوريا منذ 1963 ومصر منذ 1981 إلى غاية إسقاط نظام حكم حسني مبارك (2011) والسودان والجزائر...

كما لا يتم تطبيق القانون في الغالب بكيفية عادلة، نظرا لغياب استقلالية القضاء وعدم وجود قوى ضاغطة (المعارضة السياسية والمجتمع المدني والرأي العام) تخضعها للرقابة والمساءلة وتحمل المسؤولية، مما يجعل البون شاسعا بين ما تقره التشريعات وما يمارس في الواقع وهذا ما يعبر عنه بديمقراطية الواجهة، إذ لا وجود لديمقراطية فعلية إلا في النصوص القانونية، فلو تصفحنا العديد من الدساتير العربية نجدها تقر في الغالب

الحريات العامة والتعددية السياسية والسيادة الشعبية لكن في الواقع لا نجد هذه الحقوق أو التعددية، وذلك لعدم تجسيد مبدأ التداول على السلطة بين الأحزاب السياسية (سلطة/معارضة) لأنها غالباً ما تلجأ لخلق آليات لتعطيل ذلك بممارسة وسائل الاحتواء أو الضغط والتزوير. وهذا ما يجعلها دولة ديكتاتورية أو استبدادية تطبق وتفسر القانون تفسيراً ذاتياً بهدف المحافظة على مصالح الفرد أو الفئة التي تترتب على قمة الهرم السياسي، عكس دولة القانون التي تقوم على شرعية مؤسساتها الدستورية المستمدة من إرادة المواطنين الحرة وتجسيدها لخياراتهم السياسية، والتي يحكمها مبدأ الفصل بين السلطات المستمد من قواعد وأحكام الدستور الذي يقيد الحكومة في سياستها وتصرفاتها العامة بالمبادئ التي ينص عليها، مما يجسد دولة القانون، التي تلعب دوراً محورياً في تحقيق التضامن والاستقرار والرضا العام⁽¹⁴⁾.

لذلك لا يمكن محاربة الفساد دون إصلاح سياسي يفضي للديمقراطية ويؤدي إلى تفعيل الرقابة من طرف تنظيمات المجتمع المدني وهيئات تمثيل المواطن وفي قمته البرلمان الذي يلعب دوراً محورياً في الدول الديمقراطية في سن التشريعات وممارسة الرقابة، وتوفير البيئة الملائمة للمعارضة السياسية التي تلعب دوراً بارزاً في محاربة الفساد لأنها تترصد كل تحركات وتعثرات السلطة الحاكمة ولها من الوسائل الإعلامية ومساندة الرأي العام، والقضاء المستقل وغيره ما يجعلها أداة ضغط على السلطة، ولها القدرة على التصدي لمظاهر الفساد بكل أشكاله، وتكون في ذات الوقت البديل المؤهل لاستخلافها.

3- الفساد في الوطن العربي:

إن انتشار الفساد في أي كيان: مؤسسة مجتمع أو دولة يعني في المقام الأول إصابة هذا الكيان بمرض فقدان المناعة والقابلية للإصابة بالأمراض التي تفتك به ومن أخطرها العجز عن مقاومة الاختلالات التي تصيب أنساقه السياسية والقضائية والإدارية والاقتصادية وغيرها، نظراً لأنه يوفر البيئة الملائمة لتكاثر الأمراض والفيروسات، ومنها الاستبداد بكل أشكاله ومستوياته وكذلك غياب الشفافية والمساءلة، وبالتالي تفشي الفساد الذي أصبحت الدول العربية تترتب على قمته عالمياً كما تشير إلى ذلك الدراسات⁽¹⁵⁾ وتقارير منظمة شفاافية دولية: إذ جاء في تقرير المنظمة لسنة 2006 إلى أن أموال الفساد في الوطن العربي تقدر بـ 300 مليار دولار وهذا ما يجعل الكثير من دوله مهددة بالانهيار والتفكك: الصومال واليمن والسودان... وحسب نفس التقرير فإن الجزائر تأتي في المرتبة 97 من 144 دولة شملها التصنيف، وحسب التقرير ذاته فإن 75% من المؤسسات تتعامل بالرشوة. ورغم انضمام بعض الدول لهذه المنظمة ومنها الجزائر إلا أن المؤشرات لا توحى بتراجع هذه الظاهرة التي تمثل أحد العوائق الرئيسية للتنمية في هذه الدول.

ولا نبالغ إذا قلنا إن الجزائر من ضمن الدول التي بلغت فيها مؤشرات الفساد (الرشوة-المحسوبية- التلاعب بالامتلاكات العامة..) درجة الخطورة وتكفي الإشارة في هذا المجال إلى تقارير المنظمة، التي احتلت فيها الجزائر المرتبة 99 سنة 2007، والمرتبة 92 سنة 2008، والمرتبة 105 سنة 2010 متحصلة على 10/2.9 وبذلك جاءت متأخرة في الترتيب العربي والإفريقي⁽¹⁶⁾. نظراً لحالات الفساد التي بلغتها، كفضية الخليفة، وسوناطراك، والبلديات وغيرها. بل إن الفساد أصبح ثقافة في العديد من الدول العربية، كما عبر عن ذلك "سليم الحص" بالقول: "وذلك عندما يعم الفساد وينتشر في ثقافة المجتمع وتصبح مكافحته شديدة التعقيد فلا يعود مرتكبه مداناً في أوساط

المجتمع وتعدو الأخلاقيات السائدة منقلبة للمخالفات والتجاوزات، فالرشوة تغدو من الممارسات المألوفة كما لو كانت المقابل المشروع لخدمة معينة والثري يبقى المبجل والمكرم بغض النظر عن مصادر ثروته⁽¹⁷⁾.

4- الشفافية والمساءلة لمحاربة الفساد:

تعني الشفافية الوصول غير المقيد لمعلومات موثوقة وأنية حول القضايا العامة: كحرية تداول المعلومات وسهولة الحصول عليها حول مختلف القضايا وعلى كل المستويات، والمساءلة هي آليات الإبلاغ عن استخدام الموارد الحكومية وعواقب الفشل في تحقيق أهداف محددة، والكشف عن كل التجاوزات أو مظاهر الانحراف، وبذلك يكون الأفراد خاضعين للرقابة والمحاسبة عن ممارستهم للسلطات الممنوحة لهم، ويتم ذلك من خلال وجود شفافية وهيئات رقابية قوية مثل المجالس التشريعية والقضاء المستقل، والإعلام الحر... الأمر الذي يمكن من الإبلاغ عن استخدام الموارد وصرف المال العام وتنفيذ البرامج والكشف عن الفساد والمفسدين... ولذلك فإن الشفافية والمساءلة مطلبان أساسيان للوصول إلى إدارة كفأة فعالة ومنصفة، كما أنهما من المكونات الأساسية والحاسمة لأي سياسة إصلاحية.

وقد قام البرنامج الإنمائي للمكتب الإقليمي للدول العربية وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة (UNDESA) بدراسة عن الشفافية والمساءلة في القطاع الحكومي لستة دول عربية شملت بيئة إدارة الموارد البشرية والمقارنة بين السياسات والممارسات، ومن أهم نتائج الدراسة:

- وجود فجوة كبيرة بين السياسات والممارسات في الخدمة المدنية.
- عدم ثبات تطبيق الإجراءات التأديبية في العديد من الدول العربية رغم وجود إجراءات محددة.
- لا يوجد سياسات رسمية تلزم بالإبلاغ عن الإساءات أو السلوكيات غير السوية وتلعب الصحافة جزءا من هذا الدور ولكن بشكل غير ثابت وعام.
- لا يتم اتباع المعايير التي تنظم استخدام الممتلكات والمعلومات الرسمية والنشاطات خارج نطاق الوظيفة بصورة دائمة.

- رغم وجود قواعد وإجراءات ملائمة لعملية انتقاء الموظفين إلا أنه لا تتم ممارستها بشكل دقيق باستمرار⁽¹⁸⁾. لذلك فإن انتشار الفساد في العديد من الدول العربية كما سبق الذكر يعود إلى غياب الشفافية والمساءلة باعتبارهما شرطين أساسيين لتجسيد دولة المؤسسات وسيادة القانون.

ثالثا: المشاركة السياسية ومحاربة الفساد:

1- الأحزاب السياسية ومحاربة الفساد: تلعب الأحزاب السياسية دورا محوريا في تحقيق الديمقراطية من خلال التداول على السلطة وفي تحقيق معادلة اللعبة السياسية السائدة في الدول الديمقراطية: سلطة/معارضة، لأن هذه الأخيرة تمثل الطرف الغائب في المعادلة السياسية في الدول الاستبدادية، لأن المعارضة السياسية هي التي تمثل البديل الذي يخلق التوازن في المجتمع، وينتج المنافسة النزهاء، لما تلعبه من دور كقوة ضاغطة تقدم نفسها كبديل أفضل للسلطة الحاكمة، وفي ذات الوقت تمارس دورها الرقابي والكشف عن إخفاقات السلطة وانحرافات ومنها مشكلة الفساد. وهذا ما يجعل التعددية السياسية أحد أهم الآليات لتجسيد التداول على السلطة وتنظيم الحياة السياسية في المجتمع وتجسيد المشاركة الشعبية وخلق المنافسة النزهاء بين برامج التنمية الشاملة كخيارات يتبناها

المجتمع المدني عن طريق الانتخابات الحرة والنزيهة، وفي ذات الوقت تعطي الفرد الشعور بالانتماء وتقدير ذاته كفاعل اجتماعي، بإمكانه التعبير عن أولوياته وإحداث التغيير في المجتمع.

وبذلك فإن الأحزاب السياسية تجسد مبدأ المشاركة السياسية التي تعد من أهم مقومات الحداثة وأحد خيارات التنمية البشرية، واعتبرها "هنتجتون" نوعاً من النشاط يقوم به المواطنون العاديون بهدف التأثير في عملية صنع القرار الحكومي⁽¹⁹⁾. وفي المقابل فإن غياب المشاركة تعد أحد سمات التخلف السياسي في أغلب دول العالم الثالث، وهذا ما يجعلها تعاني من أزمات متعددة الجوانب: كأزمة الهوية، وأزمة الشرعية وغيرها، ويعود ذلك إلى طبيعة النظم الاستبدادية التي ترفض كل فكر معارض، والتي تجعل المشاركة مجرد ديكور لتجميل صورتها وإضفاء الشرعية على استمرارها في السلطة. ورغم أن معظم هذه الدول تبنت التعددية السياسية دستورياً إلا أن أغلبها لم ينجح في الانتقال إلى نظم ديمقراطية تشاركية.

وتتجسد المشاركة في هذا المجال على وجه الخصوص في تجسيد مفهوم التداول على السلطة، بفضل وجود معارضة سياسية تمثل البديل أو البدائل الممكنة مما ينتج عنها المنافسة السياسية النزيهة بين هذه البدائل، الأمر الذي يمكن المواطن من اختيار البديل الأفضل عن طريق الانتخابات النزيهة والشفافة وفي ذات الوقت تكون المعارضة السياسية أحد أهم شروط المساءلة نظراً للدور الرقابي الذي تلعبه في الحياة السياسية باعتبارها جماعة ضاغطة وجزءاً من تنظيمات المجتمع المدني، مما يحدث توازن النظام السياسي، ويجسد مبدأ السيادة الشعبية ويحقق الرضا والاستقرار في المجتمع.

والحقيقة أنه لا يمكن النكلم عن مشاركة فعلية في العديد من المجتمعات المتخلفة بحكم غياب الممارسة الديمقراطية في المجتمع وعدم وجود هيئات تمثيلية تعبر عن القضايا والمشكلات الاجتماعية بسبب ضعف تنظيمات المجتمع المدني من أحزاب وجمعيات ونقابات.

2- المجالس المنتخبة: تعد الانتخابات الوسيلة الأكثر عدلاً للتعبير عن إرادة الأمة، وهي آلية شرعية للنظام السياسي والمجالس المنتخبة، ومما لا شك فيه أن الانتخابات الحرة والنزيهة تفضي إلى مجالس منتخبة قوية تعبر عن الإرادة الشعبية من خلال صفتها التمثيلية، كما تؤسس لنظام سياسي راشد: قائم على النزاهة والشفافية ومحاربة الفساد، استناداً إلى دورها التمثيلي والرقابي والمحاسبي المستمد من الدستور والقوانين، وبخاصة الدور الرقابي والتشاركي الذي تمارسه على المستوى المحلي والوطني بدءاً بالمجالس البلدية.

ويعتبر المجلس التشريعي من أهم المجالس المنتخبة كسلطة تشريعية ومن أهم الهيئات التمثيلية تجسيدا لمبدأ الشفافية والمساءلة ومحاربة الفساد، نظراً لدوره التشريعي والرقابي: مراقبة السلطة التنفيذية - الموافقة على موازنة الدولة - جلسات الاستماع والتقارير الدورية - لجان التحقيق - حجب الثقة...⁽²⁰⁾. لكن واقع البرلمانات العربية لا يشي بهذه الحقيقة، نظراً للاستبداد السياسي الذي ما زال يخيم على الساحة العربية وافتقاد الانتخابات للشفافية والنزاهة إذ تكفي الإشارة في هذا المجال إلى البرلمان الكويتي الذي كان يعتبر من البرلمانات القوية مقارنة بالبرلمانات العربية، إذ تم حله (2012) وعدل قانون الانتخابات رغم الاحتجاجات ومقاطعة المعارضة للانتخابات التشريعية.

وفي هذا الصدد يصف "عابد الجابري" الوضع القائم في الدول العربية بأنه إما دولة الفرد أو الحزب الواحد وإما دولة المؤسسات العشائرية وإما دولة تخفي جوهرها الاستبدادي خلف مظاهر ديمقراطية، فقد كانت المواسم

الانتخابية مناسبة تستعرض من خلالها أدواتها القمعية وتقنين انتصاراتها الديمقراطية على خصومها عبر كافة الوسائل المناقضة للنزاهة والشفافية، ويعزز هذه الاتهامات أنه لا يوجد زعيم عربي واحد، غادر موقعه احتكاما لصناديق الاقتراع، الأمر الذي جعل مظاهر التعددية وما يترتب عنها من انتخابات لا تعدو كونها تجميلا للنظام، وتطويرا لآليات الفن الاستبدادي وتكريس زعامة الفرد التي ترافقت مع طغيان الميل نحو الشخصنة عبر شخصية الرئيس أو الملك على حساب المجتمع السياسي فهو القائد الأوحيد الملهم رمز الأمة. ورغم الإصلاحات التي أبدتها بعض الدول العربية نظرا لعمق الأزمات التي تواجهها، وضغوطات المجتمع المدني والرأي العام من أجل التغيير، وإقامة دولة المؤسسات وسيادة القانون، إلا أن واقع هذه المجتمعات لا يشير إلى تجسيد تطلعاتها في إقامة دولة المؤسسات وممارسة السيادة الشعبية.

3- الرأي العام : يعد الرأي العام من المؤشرات الهامة التي يمكن الاستدلال من خلاله على الكثير من الحقائق المجتمعية بما تنطوي عليه من متغيرات سياسية واقتصادية وثقافية لأنه يكشف عن أوضاع الأفراد والجماعات وعن ما يحملونه من أفكار وتصورات واتجاهات ومواقف عن واقعهم وعن مختلف القضايا التي يواجهونها، وفي ذات الوقت فإنه يعكس المكانة التي تحتلها شرائح المجتمع والأدوار التي تضطلع بها في سياق علاقاتها وتفاعلاتها، وكذا عن مدى ما تتمتع به من حقوق وحرية وما تمتلكه من آليات للتعبير عن ذاتها.

وتعتبر حرية الرأي والتعبير من أهم الآليات التي تمكنه من الكشف عن آرائه ومواقفه واتجاهاته، بل إن هذه الحرية هي التي تجعله طرفا فاعلا ومؤثرا في المجتمع، ولعل هذا ماجعله "سلطة حقيقية" في المجتمعات التي تتمتع بحرية الرأي والتعبير، وذلك لكونه يساهم بشكل بارز في رسم وتوجيه السياسات المتبعة وصناعة القرارات بوجه عام. ويعتبر التظاهر من ضمن أشكال التعبير التي تقرها التشريعات ويمارسها الرأي العام من خلال مؤسسات المجتمع المدني: (الأحزاب السياسية والنقابات والجمعيات) للتعبير عن مواقفه واتجاهاته ومطالبه

وبصفة عامة فإن التظاهر من آليات التعبير في الدول الديمقراطية عن مظاهر الرفض أو الاحتجاج أو المساندة...، فتكفي الإشارة في هذا المجال إلى ما يجري من رفض لسياسة العولمة التي تقودها أمريكا في الدول المتقدمة نفسها: في "سياتل" بأمريكا وفي "دافوس" بسويسرا (2002)، و"كانكون" بالمكسيك (2003) للتعبير عن رفضها بأن يصبح مصيرها في يد الشركات متعددة الجنسيات، والمؤسسات المالية العالمية، في حين يبقى هذا الشكل (التظاهر) من المحظورات في الدول العربية لأن السلطات الحاكمة تعتبره من أكثر الأشكال مسا بآمن وسلامة الدولة، الأمر الذي يجعل الرأي العام يعاني الاغتراب واللامبالاة وعدم الشعور بالانتماء.

4- الإعلام ومحاربة الفساد: يعد الإعلام من أكثر النظم الاجتماعية التصاقا وتفاعلا مع حياة الأفراد والجماعات فهو يؤثر ويتأثر بالإطار الاجتماعي والثقافي والمعرفي في المجتمع، وتقاس فاعلية الإعلام من خلال ما يقدمه من حقائق ومعلومات. وقد تزايدت الأهمية التي يحتلها الإعلام في المجتمعات المعاصرة بفضل الثورة الإعلامية والتكنولوجية التي غيرت أساليب التواصل وأنماط حياة الأفراد اليومية وعلاقاتهم الاجتماعية وكذا طرق تفاعلهم في مختلف الفضاءات المجتمعية، في ظل عالم تغيرت فيه مفاهيم المكان والزمان، عالم افتراضي تتحكم فيه تقنيات الإعلام والاتصال، إذ أنها تتيح إمكانيات لا حدود لها للتواصل الاجتماعي وتداول ونقل المعلومات، في هذا الفضاء الإعلامي الكوني المتعدد الوسائط والقنوات الفضائية، والانترنت وشبكات التواصل الاجتماعي، الأمر

الذي جعل الفرد أكثر إدراكا لما يجري من حوله وبإمكانه الاطلاع على ما يرغب فيه من أحداث وقضايا ومعلومات ومشكلات.

وهذا ما أحدث ثورة حقيقية في المشهد الإعلامي في الوطن العربي بفضل تعدد الوسائط الإعلامية التي حطمت الأطر التقليدية للإعلام والاتصال وأضفت مزيدا من الشفافية على ما يجري من أحداث حطمت الاحتكار والتعظيم الإعلامي وعززت- كما يرى العديد من الباحثين- قيمة الحرية الفردية وإعلاء الشعور بالذاتية، والتعبير عن القضايا والمشكلات من خلال الوسائط الإعلامية: المكتوبة والمرئية وشبكات التواصل الاجتماعي التي أصبحت جزءا من الفضاء الإعلامي في الوطن العربي، فلو أخذنا الفيسبوك الذي يعد من أكثر شبكات التواصل الاجتماعي استخداما حاليا نجد أن مصر تحتل المرتبة 25 عالميا بأكثر من 11.4 مليون كما تحتل الدول الأخرى مراتب متقاربة بعد مصر. ورغم التطور الذي عرفه قطاع الإعلام في الوطن العربي كما سبقت الإشارة، إلا أنه ما زال يتحرك في فضاء مجتمعي مثقلا بالعوائق منها المنظومة القانونية التي تحكم وتنظم القطاع وكذلك التعظيم وإقصاء الرأي المخالف وتغييب الفكر النقدي الذي يعتبره "عبد الله بوجلالة" المسؤول عن أهم عوامل ضعف الإعلام العربي وعن ظاهرة "تقديس السلطة" وعن الأداء الإعلامي المنحاز⁽²¹⁾، إذ مازال تجريم الرأي المخالف سائدا في العديد من الدول العربية، بمبررات مختلفة: كالكذب والإساءة إلى شخصية الحاكم والمؤامرة الخارجية... لذلك ليس غريبا أن يشهد الوطن العربي ما عرف بالربيع العربي وكذلك عن حالات التملل من موريطانيا إلى البحرين للمطالبة بالإصلاح والتغيير، نتيجة لعمق الهوة بين الواقع المعيش في هذه المجتمعات وبين ما يتطلع إليه المواطنون من حقوق وحرريات: الحق في الإعلام وحرية التعبير والعدالة الاجتماعية والمشاركة السياسية...

ويلعب الإعلام دورا محوريا في هذه العملية، وذلك لأن فاعليته تقاس من خلال ما يقدم من حقائق ومعلومات وبقدرته في الوصول إلى مصادر المعلومات المرتبطة بالشأن العام ويقضايا ومشكلات المواطن، لأنها تمكنه من حقه في الإعلام. وقد برزت هذه الحقوق تجسيدا لمبدأ الشفافية التي تقتضي بالدرجة الأولى حق المواطن في الوصول إلى المعلومات والحقائق التي تتعلق بالشأن العام وحول السياسات المنتهجة، وتقييمها...

خاتمة

يعد الفساد من المؤشرات الأساسية التي تعكس في حجمها وأشكالها طبيعة البناء الاجتماعي بمتغيراته السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ورغم اختلاف الخصوصيات المجتمعية واختلاف درجات تفشي هذه الظاهر لارتباطها بطبيعة البناء الاجتماعي وبمصادر شرعية وقوة ممارسة السلطة السياسية في المجتمع، وكذلك بالإرادة السياسية في محاربة الفساد، إذ نجد العديد من الدول التي توصف بالشمولية إلا أنها استطاعت أن تتصدى للفساد من خلال إرادة سياسية فوقية مثل الحالة السنغافورية التي تعتبر قدوة في العلاقة بين القضاء على الفساد وتفقو التنمية الاقتصادية. إلا أن المجتمعات التي ينخرها الفساد: الرشوة والفساد السياسي والمالي والإداري... هي المجتمعات التي تحكمها أنظمة شمولية تهيمن على بقية السلطات وتحتكر المجال العام مقابل انحصار فضاء تنظييمات المجتمع المدني، وتراجع العمل المؤسسي، مقابل شخصنة السلطة، التي توظف كل آليات الاستبداد والهيمنة من أجل بقائها واستمرارها في السلطة دون اعتبار للآثار المدمرة التي قد تترتب عن ذلك: كالعنف والفقر

والفساد وغيره، وهذا ما يعمق الهوة بين الحاكم والمحكوم ويحول العلاقة بين الطرفين إلى علاقة صراعية مثل ما حدث ويحدث في العديد من الدول الإفريقية والعربية من أزمات ونزاعات، التي غالباً ما تكون فيها الانتخابات مواسم لاستعراض كل الآليات غير المشروعة: كالفساد، والاحتواء والتزوير...

وهذا ما يقودنا إلى القول: إن الإصلاح السياسي الذي يصبو إليه المجتمع المدني كما سبق الذكر، سيفضي دون شك إلى إقامة دولة المؤسسات وسيادة القانون وبالتالي يمكن تنظيمات المجتمع المدني: الأحزاب السياسية وال نقابات والجمعيات والرأي العام من لعب دورها في الحد من هيمنة السلطات السياسية على بقية السلطات (السلطة القضائية والسلطة التشريعية) مما يجعلها مسؤولة على تنفيذ البرامج والأهداف التي التزمت بأدائها والتي تشكل جانباً من شرعيتها في الوصول إلى السلطة وفي ممارستها، نظراً لامتلاك المجتمع المدني للآليات الضرورية لذلك: كحرية الرأي والتعبير وحرية الإعلام والرقابة والمساءلة... فعلى سبيل المثال تشكل الأحزاب السياسية منبراً للتعبير الحر والكشف عن عورات وعيوب السلطة الحاكمة وممارسة المعارضة السياسية التي تساهم في تقييم السياسات الممارسة وفتح مجال المنافسة السياسية النزهاء بفضل البدائل والخيارات التي تتاح للمواطن، من خلال الانتخابات الحرة والنزهاء، مما يجسد مبدأ **السيادة الشعبية** وتحقيق الديمقراطية التمثيلية التي بإمكانها مواجهة مشكلات المجتمع ومنها مشكلات التخلف والاستبداد والفقر والفساد.

قائمة المراجع:

- 1- سمير التتير: الفقر والفساد في العالم العربي، دار الساقى اللبناني، بيروت، 2009.
- 2- سعد بن سعد: المجتمع المدني المفهوم وتداولاته، المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية، مركز دراسات الوحدة العربية.
- 3- علي عبد الرزاق جبلي: علم اجتماع التنمية دار المعارف الجامعية الإسكندرية، 2009.
- 4- الطيب التيزيني: نشأة مفهوم المجتمع المدني وتطوره وتجلياته في الفكر العربي المعاصر، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع الثقافي، بيروت.
- 5- إسماعيل زروخي: الدولة في الفكر الحديث، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 1999.
- 6- معن زيادة: المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية مركز دراسات الوحدة العربية.
- 7- بحوث وأوراق عمل الملتقى الرابع لمنظمات المجتمع المدني ودوره في دعم النزاهة والشفافية في الوطن العربي، الأردن، ماي، 2007، ص 141.
- 8- محمد السويدي: علم الاجتماع السياسي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1990.
- 9- أحمد شكر الصبيحي: مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2000.
- 10- بحوث وأوراق عمل الملتقى الرابع لمنظمات المجتمع المدني: ودوره في دعم النزاهة والشفافية في الوطن العربي، الأردن، ماي، 2007.
- 11- القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية 205.
- 12- نظام النزاهة العربي في مواجهة الفساد، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، القاهرة، 2009.
- 13- عبد الإله بالقيز: الدولة والسلطة والشرعية، منتدى المعارف، بيروت، لبنان، 2013.
- 14- عبد الإله بالقيز: المرجع السابق.
- 15- نظام النزاهة العربي في مواجهة الفساد، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، القاهرة، 2009.

- 16- الخبر اليومية 6 ديسمبر 2012 عدد 6916.
- 17- سمير التنير: الفقر والفساد في العالم العربي، دار الساقي اللبناني، بيروت، 2009.
- 18- بحوث وأوراق عمل الملتقى الرابع لمنظمات المجتمع المدني: ودوره في دعم النزاهة والشفافية في الوطن العربي، الأردن، ماي، 2007.
- 19- أحمد وهبان: التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.
- 20- عمر مصطفى، محمد سمحة: العولمة الثقافية والثقافة السياسية العربية برنامج الإصلاح الديمقراطي والثقافة السياسية، 2009.
- 21- المجلة الجزائرية للاتصال، فصلية متخصصة تصدر عن معهد علوم الاعلام والاتصال، جامعة الجزائر، العددان 6-7 ربيع وخريف 1995.